

24/10/2024

من وزيرة المالية
إلى

N° 1149

الموضوع: حول الخصم من المورد غير المنجز

المرجع: مكتوبكم بالبريد الالكتروني بتاريخ 07 و 08 أوت 2024

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه أن مركز
لوزارة غفل عن القيام بالخصم من المورد المستوجب على المبالغ التي دفعها لفائدة
شركتكم خلال سنة 2021 مقابل اقتناء وتركيب أجهزة إعلامية، مبينين أن مركز
المذكور يعتزم تدارك هذا الإغفال باقتطاع الخصم غير المنجز من مبالغ سيتم دفعها في
إطار صفقة مبرمة معه حاليا. فطلبتم معرفة هل أن هذا التمشي مطابق للتشريع الجبائي
الجاري به العمل.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن حدث إنشاء الخصم من المورد يتكوّن من دفع المبالغ
موضوع الخصم لمستحقيها ويقصد بالدفع، الدفع نقدا أو تسليم الأشياء أو أي عملية أخرى
تقوم مقامها من شأنها وضع المبالغ أو الأشياء على ذمة المنتفع بها مثل تحويل المبلغ إلى
حساب بنكي أو إصدار صك أو كمبيالة وفي هذه الحالة يستوجب الخصم من المورد في
تاريخ الإصدار أو كذلك الدفع عن طريق المقاصة.

بالتالي وفي الحالة الخاصة، لا يمكن لمركز التابع لوزارة التسوية
وضعيته إزاء الخصم من المورد غير المنجز على المبالغ المدفوعة خلال السنوات السابقة من
خلال اقتطاع هذا الخصم من المبالغ التي سيدفعها لاحقا، بل يترتب عن ذلك مطالبة المركز
المذكور بدفع خطية تساوي المبلغ غير المخصوم وتضاعف الخطية في صورة العود خلال
سنتين وذلك طبقا لأحكام الفصل 83 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

وتقبلوا سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

السيدة المدير العام للأداء
بالتابع والتمويل
يحيى المصلاحي